

# نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الخميس

التاريخ: ٢٠٢٠-١٠-١٥



28 نوفمبر أو 5 ديسمبر.. وتأخر إعلان الحكومة الجديدة بعد انتهاء الفصل التشريعي يحمل مخالفة دستورية صريحة ويفتح الباب لاستجواب رئيس الحكومة

## مجلس الوزراء يحسم موعد الانتخابات.. الإثنين

■ لا يجوز إصدار مرسوم ضرورة بقانون دعم متضري "كورونا" حسب ضوابط المادة 71 من الدستور في حالة رفض المداولة الثانية 20 الجاري

مريم بندق

قالت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ «الأخبار» إن مجلس الوزراء سيحسم موعد انتخابات 2020 في جلسته الاعتيادية المقررة الإثنين المقبل برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد. وأوضحت مصادر خاصة لـ «الأخبار» أنه يجوز دستوريا ونظريا إجراء الانتخابات في 5 ديسمبر المقبل، فليس فيه مخالفة دستورية، إلا إذا تأخر إعلان الحكومة الجديدة عن تاريخ 10 ديسمبر، لأن الفصل التشريعي الخامس عشر ينتهي في هذا التاريخ، وعدم إعلان الحكومة قبل هذا التاريخ يحمل الحكومة مخالفة دستورية تتمثل في عدم الالتزام بالدستور، والمجلس الجديد يعتبر مدعوا للانعقاد بحكم الدستور في اليوم التالي بعد مضي أسبوعين من تاريخ إجراء الانتخابات. وأضافت المصادر أن عدم إعلان الحكومة قبل تاريخ 10 ديسمبر يعرض رئيس الحكومة إلى استجواب لعدم الالتزام بالدستور، ويمكن إذا أرادت الحكومة إجراء الانتخابات في 5 ديسمبر وفي الوقت نفسه تفادي استجواب رئيسها أن تعلن الحكومة الجديدة بأي عدد من الوزراء حتى لو 5 وزراء فقط قبل 10 ديسمبر وبعد ذلك تستكمل العدد الإجمالي الدستوري وهو 16 وزيرا مع رئيسها. وتابعت المصادر: الأحوط دستوريا إجراء الانتخابات في الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر لتوفير فترة الأسبوعين المحددة قانونا لإعلان الحكومة الجديدة وتفادي مخالفة الدستور. وردا على سؤال حول مدى دستورية إصدار مرسوم ضرورة في حالة عدم تمرير المداولة الثانية لقانون التحفيز ودعم البنوك لمتضري كورونا 20 الجاري، ردت المصادر قائلة: لا يجوز إصدار مرسوم ضرورة لأن هذا القانون يتضمن مبالغ غير واردة في الميزانية، والمادة 71 تشترط ألا تخالف مراسيم الضرورة الدستور أو التقديرات الواردة في قانون الميزانية.

وبشأن مدى جواز إصدار قانون الدين العام بمرسوم ضرورة، قالت المصادر: يمكنها إصداره لأنه يجوز إصداره بمرسوم ضرورة لأن الاقتراض بعيد عن قانون الميزانية، لكن ستواجه الحكومة بردود فعل عديدة أثناء الندوات الانتخابية الافتراضية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	١	١٥٩٨٨

مجلس القضاء يعتمد اختيارهما في جلسته اليوم

## المستشار العجيل رئيساً لـ «الأعلى للقضاء» و«التميز».. والمستشار بورسلي نائباً للرئيس



المستشار د. عادل بورسلي



المستشار أحمد العجيل

عبدالكريم أحمد

علمت «الأنباء» أن المجلس الأعلى للقضاء يعقد اليوم جلسته برئاسة رئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد بن ناجي لاختيار مناصب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز ونائب رئيس محكمة التمييز.

وأفاد مصدر لـ«الأنباء» بأن الاختيار وقع على وكيل محكمة التمييز المستشار أحمد العجيل ليكون رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء ورئيساً لمحكمة التمييز، وعلى رئيس المحكمة الكلية د. عادل بورسلي ليكون نائباً لرئيس محكمة التمييز. وأضاف أن هذا الاختيار جاء بناء على ترشيح من وزير العدل بعد التشاور مع المجلس الأعلى للقضاء، مفيداً بأن تزكية المجلس سترفع إلى

قد أصدر قراراً في 5 أكتوبر الجاري بإنهاء خدمات رئيس محكمة التمييز المستشار يوسف المطاوعة «كرئيس لمحكمة التمييز والمجلس الأعلى للقضاء»، وإنهاء خدمات نائب رئيس محكمة التمييز المستشار خالد سالم اعتباراً من 30 سبتمبر الماضي لبلوغهما السن القانونية.

وزير العدل تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء واستصدار مرسوم خاص بها. وبشأن منصب رئيس المحكمة الدستورية، أكد المصدر أن الأمر لم يحسم بعد ويحتاج إلى قرار خاص، مشيراً إلى أن المستشار يوسف المطاوعة لا يزال يرأس المحكمة. يذكر أن وزير العدل كان

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٥-١٠-٢٠٢٠	١	١٥٩٨٨



# «الأعلى للقضاء» يحسم اليوم تعيين العجيل رئيساً له وبورسلي نائباً

## الثنيان رئيساً لـ «الكلية» وبوصليب عضواً في المجلس



أحمد العجيل

وذكرت المصادر أن العجيل، الذي تولى رئاسة إدارة التنفيذ المدني، ومعهد القضاء، ومحكمة الاستئناف، إلى جانب رئاسته للدائرة الجزائية الأولى في «التميز»، سيتولى رئاسة «التميز» عامين ونصف العام تقريباً، إذ سيكمل حينها سن الـ 70 عاماً، موضحة أن تعيينه

المجلس الأعلى للقضاء سيجتمع اليوم لحسم هذين المنصبين، مع اتجاه لتعيين شخصية نزيهة وحيادية مسيرتها ناصعة ورحلتها مشرفة مع العمل القضائي، ممثلة في المستشار أحمد العجيل، رئيساً لمحكمة التميز، ليغدو بحكم هذا المنصب رئيساً لـ «الأعلى للقضاء».

● حسين العبدالله

بعد انتهاء ولاية رئيسه السابق المستشار يوسف المطاوعة ونائبه المستشار خالد سالم؛ لإكمالهما سن الـ 70 عاماً المقررة في قانون تنظيم التقاعد بالقضاء، كشفت مصادر مطلعة، لـ «الجريدة»، أن

سيتم وفق مبدأ الأقدمية الذي يتمتع به.

وأكدت أن المجلس يتجه لتعيين المستشار د. عادل بورسلي نائباً لرئيس «التميز» والمجلس، إلى جانب تعيين المستشار عبداللطيف الثنيان رئيساً للمحكمة الكلية والمستشار محمد بوصليب، الذي يشغل حالياً منصب نائب رئيس «الكلية»، عضواً في المجلس، على أن ترفع هذه الترشيحات لوزير العدل لاعتمادها ورفعها إلى مجلس الوزراء للتصديق عليها.

وأشارت المصادر إلى أن «الأعلى للقضاء» سينتقل، بعد الانتهاء من اعتماد المناصب الشاغرة، إلى النظر في تعيين عضوين بالمحكمة الدستورية وتسكين رئيس لها بدلاً من المستشار المطاوعة، لافتة إلى أن هناك مطالبات قانونية سابقة بأن يكون أعضاء المحكمة متفرغين وألا يجمعوا مع عضويتهم في المحكمة أية مناصب أخرى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	٢-١	٤٥٥٥

# العجيل الأقرب لخلافة المطاوعة في رئاسة القضاء

مبارك حبيب

كشف مصدر مطلع أن المجلس الأعلى للقضاء انتهى من ترشيح اسم رئيسه القادم بعد انتهاء المدة القانونية لرئيسه السابق المستشار يوسف المطاوعة.

وقال المصدر لـ **القبس** إن الأقرب للرئاسة هو المستشار أحمد العجيل الذي يرأس محكمة التمييز حالياً بالإنابة، في حين سيكون نائبه المستشار عادل بورسلي الذي يرأس المحكمة الكلية حالياً.

إلى ذلك، قال رئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد بن ناجي لـ **القبس**: غادرنا مستشارون نبلاء وأجلاء، طالما نهلنا من خبراتهم وعلمهم، حيث أفنوا شبابهم في خدمة القضاء والقانون.

وأضاف ابن ناجي: سيبقى رجال القضاء بما لهم من الخبرة والخير والإخلاص متعاضدين لإكمال مسيرة القانون والعدالة في هذا البلد المعطاء.

وعن ترشيحات الأسماء لرئاسة المجلس الأعلى للقضاء، أجاب ابن ناجي قائلاً: كل السمع والطاعة لمن يقع عليه اختيار القيادة السياسية، ولا مجال إلا للتعاوض والتكاتف في سبيل خدمة العدالة والسلطة القضائية، ولا شك أن الخلف من رجال القضاء المرشحين للمناصب القضائية الشاغرة هم أيضاً من أهل الخبرة والكفاءة والعلم القانوني المتميز، وسيكونون خير خلف لخير سلف.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	١	١٦٩٢١

# تقاعد المطاوعة.. والعجيل أقوى المرشحين لرئاسة المجلس الأعلى للقضاء

أصدر وزير العدل وزير الأوقاف د. فهد العفاسي قرارا بانتهاء خدمة المستشار يوسف المطاوعة رئيس محكمة التمييز اعتبارا من 30 سبتمبر الماضي لبلوغه السن القانونية. وأكدت مصادر قانونية ان المجلس الاعلى للقضاء سيجتمع اليوم برئاسة المستشار محمد بن ناجي لاستكمال الجلسات السابقة لترشيح احد القضاة لتولي منصب رئيس المجلس الاعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز. وقالت المصادر ان ترشيح رئيس المجلس الاعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز والدستورية يتجه الى رئيس محكمة الاستئناف المستشار احمد العجيل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	١	٤١١١

## 14 قاضياً لرئاسة «التنفيذ» و«تنفيذ الأسرة» بالمحافظات

مجيب العنزي رئيساً لإدارة تنفيذ أسرة مبارك الكبير. كما كلف القاضي الحميدي لافي المطيري رئيساً لإدارة تنفيذ أسرة الأحمدي، والقاضي علي خليفة الشحومي رئيساً لإدارة تنفيذ أسرة طارق العمر، والقاضي أسعد طارق العمر رئيساً لإدارة تنفيذ أسرة حولي.

القاضي محمد مشوح الحسيني رئيساً لإدارة تنفيذ حولي، والقاضي علي خليفة الشحومي رئيساً لإدارة تنفيذ الجهراء. وكلف القرار القاضي بدر رشيد العنزي رئيساً لإدارة تنفيذ أسرة العاصمة، والقاضي أحمد خلف الشمري رئيساً لإدارة تنفيذ أسرة الفروانية، والقاضي فيصل

عبدالعزیز العنجري وعبدالرحمن طارق البعيجان كرؤساء لإدارة تنفيذ العاصمة، والقاضي مفرج محمد المفرج كرئيس لإدارة تنفيذ الفروانية. وكلف القاضي عبدالله عبدالمحسن مندني وبيشار عبداللطيف الحسون كرئيسين لإدارة تنفيذ الأحمدي ومبارك الكبير،



المستشار صلاح الجري

### عبدالكريم أحمد

أصدر رئيس الإدارة العامة للتنفيذ المستشار صلاح الجري قراراً بتكليف 14 قاضياً في المحكمة الكلية للعمل كرؤساء لإدارات التنفيذ وتنفيذ الأسرة بجميع المحافظات. وكلف القرار القضاة محمود إبراهيم الملا وفوزان

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٥-١٠-٢٠٢٠	٧	١٥٩٨٨

# «العدل»: ترقية 383 موظفاً بالأقدمية

## في الديوان العام والتسجيل العقاري والشؤون القضائية

● محمد راشد

ويصرف لكل منهم أول مربوط الدرجة مع علاوة من علاواتها الدورية"، مضيفة أن الكشوفات ضمت أربعة موظفين في الديوان العام (مساعد أول في إدارة مكتب الوزير، ورئيس قسم في إدارة العلاقات الدولية، وفني أول مونتاج في إدارة الإعلام والعلاقات العامة، ومنفذ معاملات في إدارة العلاقات الدولية).

وذكرت ان الكشوفات ضمت أيضا 22 موظفا في إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق بين موثقين ومساعد منسق معاملات وسكرتير أول، وطباعين، وكاتب أول حسابات ومسجل أول بيانات وغيرهم.

علمت "الجريدة" من مصادر مطلعة أن وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي أصدر قراراً الأسبوع الماضي، بترقية 357 موظفاً بالأقدمية، موضحة أن القرار جاء بعد عرض الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية بشأن استحقاق المذكورين الترقية بالأقدمية، اعتباراً من الأول من يوليو الماضي.

وبينت المصادر أن القرار نص على أنه "يرقى بالأقدمية كل من الموظفين المدرجة أسماؤهم في كشف الترقيات بعد أول مربوط الدرجة المبينة قرين اسم كل منهم، وفقاً لأحكام المادتين 22 و23 من نظام الخدمة المدنية، اعتباراً من 1 يوليو الفائت،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	٣	٤٥٥٥



## من خلال عمليات احتيال داخل الكويت وخارجها شركات النصب العقاري باعت عقارات وهمية لـ 20 ألف مواطن

استدعاء شخصيات ومشاهير ومسؤولي الشركات المتورطة في القضايا. وأكد أن قائمة المتورطين في القضايا ضمت مواطنين ومقيمين من جنسيات عربية. وخلال الأشهر الماضية، تم الكشف عن العديد من قضايا الفساد التي أشارت غضب الرأي العام الكويتي، خصوصا قضيتي غسيل أموال الصندوق الماليزي المتورطة بهما شخصيات كويتية والرئيس الماليزي السابق نجيب عبد الرزاق، وقضية النائب البنغالي الذي قدم رشاوى لمسؤولين في الجهات الحكومية ونواب لتسهيل معاملاته وجلب عمالة من بنغلادش مقابل مبالغ كبيرة.

القطاع العقاري بعد عمليات بيع وشراء عقارات وهمية داخل الكويت وخارجها. وأكد أن وحدة التحريات المالية رصدت عشرات الشركات التي الوهمية داخل الكويت التي قامت بعمليات غسيل أموال على نطاق واسع بمشاركة شركات علاقات عامة روجت لإعلانات ومعارض عقارية شهدت عقودا وعمليات بيع وهمية. وقال مصدر، إن هناك مئات القضايا لضحايا النصب العقاري التي تكدست بها أروقة المحاكم الكويتية، مشيرا في الوقت نفسه إلى إحالة عشرات المتهمين خلال العامين الماضيين إلى جهات التحقيق. ولفت إلى أنه تم

كتب المحرر الاقتصادي:

يتصدر ملف مكافحة الفساد رأس أولويات الحكومة، خصوصا في ظل الإعلان عن قضايا خطيرة وعمليات غسيل أموال تتم على نطاق واسع. يأتي ذلك في الوقت الذي كشف تقرير صادر من وحدة التحريات المالية أن إجمالي عمليات غسيل الأموال التي تمت من خلال القطاع العقاري بلغت نحو 20 ألف عملية لـ 20 ألف مواطن التهمت جيوبهم الشركات الوهمية بتكلفة 3 مليارات دينار. وذكر تقرير، أن السنوات الخمس الأخيرة شهدت عمليات غسيل أموال من خلال

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	٤	٤٢٤٣

# الشريان: الطعن بالقوانين المقيدة للحريات أمام المحكمة الدستورية

بحق كل من يوجه انتقاداً هادفاً ويمارس حقوقه الدستورية في التعبير أمر مرفوض وهو ما أكدته الأحكام الدستورية في العديد من القضايا ولا بد أن يتوافق مسلك المشرع مع صحيح الدستور بتعزيز الحريات.

وأكد أنه سيتم تقديم الطعن المباشر بدستورية القوانين المقيدة للحريات ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة باشخاصهم كلفة الطعن بمشاركة فريق تطوعي. ومن جانبه قال أمين السر المساعد في جمعية المحامين مشعل الخنة ان دور الجمعية الريادي ومسؤوليتها الوطنية حتمت علينا التحرك لتعديل القوانين المقيدة للحريات. واذاف ان دور مؤسسات المجتمع المدني لا يقل تأثيراً وأهمية في الإصلاح ولا بد من تضافر الجهود للارتقاء بالمنظومة التشريعية.



● شريان الشريان

● كتب مشعل عبدالله

أعلن رئيس جمعية المحامين شريان الشريان عن التجهيز للطعن أمام المحكمة الدستورية في القوانين المقيدة للحريات. وقال خلال مؤتمر صحفي عقد ظهر امس أن حرية الراي والبحث العلمي مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رأية ونشره بالقول او الكتابة او غيرهما ووفقا

للمشروط والاوزاع التي يبينها القانون». وزاد: إن القوانين تجاوزت الحدود الدستورية وتعد اعتداء صريحاً على الحقوق الإنسانية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مؤكداً أنه يهدف من هذه الخطوة إلى إعادة إحياء تاريخنا العريق الحافل بدعم حرية الرأي والتعبير ولتعود الكويت منارة للحريات وصولاً للتنمية المنشودة ومواجهة الفساد وتقويم المسار. واذاف الشريان إن تقديم البلاغات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	٤	٤١١١

# «الخدمة المدنية»: ترشيح 521 مواطناً في الجهات الحكومية

## رشح 1950 من حملة ما دون الدبلوم منذ بداية العام

● محمد الجاسم



الحكومية، وكذلك لقلة خبرتهم في التكنولوجيا الحديثة.

وتتركز أغلب الترشيحات، التي خصصت لتلك المؤهلات، في وظائف الدعم الإداري خاصة بوظائف السكرتارية والطباعة والأرشفة، فضلاً عن الإشراف على عمالة البوفيه في الوزارات.

أعلن ديوان الخدمة المدنية، أمس، ترشيح 521 مواطناً ومواطنة من الباحثين عن العمل في القطاع الحكومي والمسجلين في النظام المركزي للتوظيف، وذكر الديوان في إعلانه أن المرشحين من حملة الشهادة الجامعية بلغ عددهم 127 مواطناً ومواطنة، ومن الحاصلين على مؤهل دبلوم 37 مواطناً ومواطنة، و23 من حملة الثانوية بدورة سنتين، فضلاً عن 229 من حملة الشهادة المتوسطة و105 من حملة مؤهل الابتدائي.

من جهة أخرى، بدأت سياسة الإحلال الوظيفي لبعض الوظائف في القطاع الحكومي تحرك طابور الانتظار من حملة الشهادات الثانوية والمتوسط والابتدائي من خلال ترشيح 1950 مسجلاً منذ بداية العام الحالي، حيث يشكل طابور حملة الشهادات ما دون الدبلوم معضلة كبيرة للديوان، خصوصاً أن عدد المسجلين من هذه الفئة هو الأكبر عدداً والأكثر انتظاراً للترشيح، نظراً لقلة الطلبات المقدمة من الجهات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	٧	٤٥٥٥



## 20 أكتوبر... دور انعقاد تكميلي للتحوط أم للتشريع؟

### المجلس يسعى لرفع رصيده بإقرار نحو 7 قوانين... فهل سيكون في جلسة واحدة أم عدة جلسات؟



جانب من الجلسة الختامية لدور الانعقاد الرابع

التعديل على لسان وزير المالية براك الشيفان في الجلسة  
أدرج على جدول أعمال المجلس  
تعديل بعض أحكام القانون رقم 53 بشأن الإدارة العامة للتحقيقات  
بوزارة الداخلية، وفي جلسة 29  
سبتمبر الماضي، وانتقل المجلس  
لمناقشة تعديلات قانون الإدارة العامة  
للتحقيقات، وطالب الوزير الحريص  
تأجيله للجلسة التالية لعدم وجود  
الوزير المعني في جلسة 30 سبتمبر، إلا  
أن الجلسة لم تعقد لوفادة الأمير الرحيل  
الشيخ صباح الاحمد، ومازال التقرير  
على جدول أعمال الجلسة.  
ويهدف التعديل المقدم على القانون  
إلى استحداث وظيفة مدع عام أول، ومنح  
مكافأة تقاعد مدة سنتين و80% معاشاً  
تقاعدياً من آخر راتبه.  
الى ذلك، وافق المجلس في المداولة  
الأولى على الاقتراحات بقوانين بتعديل  
بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010  
بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،  
بموافقة 34، ورفض عضو واحد، وامتناع  
الحكومة عن التصويت بمقتضى 11 عضواً.  
وكذلك رفضت الحكومة في المداولة  
الأولى الاقتراحات بقوانين بشأن تنظيم  
وإدارة التركيبة السكانية، مقابل موافقة  
29 عضواً.

الكندري طلب سحب اقتراحه بقانون  
بشأن تعديل المادة 16 من اللائحة، وذلك  
لمزيد من الدراسة وإعادة صياغته،  
بما يحفظ استقلال مجلس الأمة، ويكفل  
في الوقت ذاته احترام الأحكام القضائية  
التي صدرت في شأن هذه المادة، وذلك  
حسب ما ورد في طلبه الذي تم تعميمه  
على الأعضاء.

#### الضمان المالي

كما أن من القوانين المرتقب إقرارها  
وإدار عليها جدل واسع في آخر جلسة،  
وامتد إلى التصريحات النيابية إلى اليوم،  
هو مشروع قانون بدعم وضمان تمويل  
البنوك المحلية للتعامل المتضررين من  
تدابير أزمة 'كورونا'. الذي وافق عليه  
المجلس في المداولة الأولى بموافقة 26  
عضواً ورفض 20 من الحكومة والنواب.  
وأتى الرض الحكومي، بعد أن أقر  
المجلس تعديل إلغاء شريحة 'العلاء  
الأخريين' من الاستفادة من مشروع  
القانون، وحصرتها على شركات  
المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر  
الذي دعا المجلس إلى الاكتفاء بالمداولة  
الأولى، وأرجأ المداولة الثانية بحث  
اللجنة المالية التعديلات على المشروع،  
بعد أن أعلنت الحكومة رفضها على

اللائحة أنه في 19 أغسطس تقدم 12  
نائباً يطلب مناقشة التعديلات المقدمة  
على قوانين الانتخابات، ومنها تغيير  
نظام الصوت الواحد، إلا أنه في جلسة  
مجلس الأمة بتاريخ 26 أغسطس أكد  
الرئيس الغانم أن 'هذا الطلب مرفوض،  
لأنه غير مكتمل الأركان اللائحة، ولن  
يدرج قبل الطلبات الأخرى التي سبقته'.

#### إسقاط العضوية

قرر المجلس في جلسة 8 أكتوبر سحب  
تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح  
بقانون، بإضافة مادة جديدة برقم (16)  
إلى القانون رقم (12) لسنة 1963 بشأن  
اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وإعادة  
إلى اللجنة، بشأن إسقاط عضوية النائب  
بمجرد صدور حكم قضائي دون تصويت  
المجلس، بعد أن دار جدل واسع بين  
النواب في الجلسة حول إسقاط العضوية  
واعتماده تداخلاً بين السلطات القضائية  
والتشريعية.  
وأكد الغانم في الجلسة عقب سحب  
التقرير: 'حتى يكون الأمر واضحاً، من  
لديه تعديلات يقدمها للجنة، ولا يمكن  
فض دور الانعقاد، وهناك فراغ تشريعي'.  
في حين علمت 'الجريدة' من مصادرهما  
أن نائب رئيس مجلس الأمة عيسى

مكتوبة ليمتسنى للجان إنجاز تقاريرها  
قبل موعد جلسة الثلاثاء.  
أما بشأن القوانين السبعة المقرر أن  
ينظر فيها المجلس في جلسته الأخيرة،  
فهي قانون غير محدد الجنسية  
السدون، ومشروع قانون لإنشاء  
اللجنة الوطنية العليا للانتخابات،  
وتعديل بعض أحكام القانون رقم 53  
بشأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة  
الداخلية، وقانون بشأن تنظيم وإدارة  
التركيبة السكانية، وتعديل بعض أحكام  
القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق  
الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشروع قانون  
بدمع وضمان تمويل البنوك المحلية  
للعلاء المتضررين من تدابير أزمة  
'كورونا'. وإضافة مادة جديدة برقم (16)  
إلى القانون رقم (12) لسنة 1963 بشأن  
اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وإعادة  
إلى اللجنة.

#### قانون البدون

وفي تفصيل القوانين السبعة، دعا  
الرئيس الغانم في تصريح صحافي  
بتاريخ 28 سبتمبر الماضي لجنة  
الداخلية والدفاع البرلمانية إلى أن تجتمع  
وترفع تقريرها بشأن قانون غير محدد  
الجنسية 'البدون'، سواء بالموافقة أو  
الرفض، موضحاً أن فض دور الانعقاد  
لا يعني عدم التمكن من مناقشة هذا  
الموضوع، مؤكداً في ذات تصريحه أن  
التقرير سيناقش سواء في اجتماع عادي  
للمجلس أو في اجتماع غير عادي وفق  
الإجراءات الدستورية واللائحة المتبعة،  
وأن الأمر يحسم بالتصويت.  
إلا أن تقرير معالجة أوضاع غير  
محدد الجنسية لا يزال في أروقة  
لجنة الداخلية والدفاع، ولم يتم رفعه إلى  
مجلس الأمة.

#### لجنة الانتخابات

في 6 أكتوبر الجاري، أعلن نائب رئيس  
مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة  
لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح، في  
تصريح صحافي، أنه رفع إلى مجلس  
الوزراء مسودة مشروع قانون لإنشاء  
اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، نظراً  
لقرب إجراء انتخابات برلمانية جديدة،  
موضحاً أن مجلس الوزراء كلف بسرعة  
حالة مشروع القانون إلى مجلس الأمة.

بعد نحو 12 يوماً من تأخير فض  
دور انعقاده الرابع، يستعد مجلس الأمة  
لعدد دور انعقاد خامس تكميلي الثلاثاء  
المقبل. ورغم الحديث المتكرر بأنه  
سيكون دوراً تحوطياً لمدة يوم واحد،  
بهذه الخرج من مطلب المادة 86 من  
الدستور، فإنه ربما سيتحول إلى دور  
انعقاد تشريعي بقائمة قوانين، بعدما  
أصبح الخيار الوحيد أمام المجلس لإقرار  
مجموعة القوانين المدرجة على جدول  
أعماله، خاصة بعد أن قلت فرص عقد دور  
انعقاد طارئ.

ومع كثرة القوانين التي يسعى  
المجلس إلى إقرارها، والتي يبلغ عددها  
نحو 7 قوانين، والتي تهدف إلى رفع  
رصيد إنجازاته التشريعية فيما تبقى  
من عمر المجلس، قبل موعد الاستحقاق  
الانتخابي مع الشعب، تنار العديد من  
التمسؤلات، هل سيكون دور الانعقاد  
الخامس التكميلي لمدة يوم واحد سيتم  
فضه كما كان مقرراً له؟ أم أنه سيشهد  
عدد أكثر من جلسة؟ ولعل السؤال الأبرز:  
هل سيطلب ذلك تشكيل لجان جديدة  
خاصة تلك المعنية بالقوانين التي  
سيتم إقرارها؟ وفي حال تشكيلها وإذا  
طلبت استرداد تقاريرها، خاصة إذا  
جاءت بتشكيلة مختلفة فهل سيسحب  
المجلس لطلبها؟ وهل سينطبق على  
الجلسة الافتتاحية الإجراءات المعتادة  
في جلسات افتتاح الأروار العادية وما  
يتبعها من انتخاب أمين السر ومراقب  
المجلس ولجان دائمة؟

على كل، يبقى أن المجلس في سياق  
مع الزمن، حيث يسعى في الرق الأخير  
من عمره بإقرار نحو 7 قوانين، إذ تسارع  
الجان البرلمانية وتيرة عملها وعقد  
اجتماعاتها وطلب بعضها من الجهات  
الحكومية المعنية تزويدها بملاحظات

#### علي الصنيح

أبرزها «البدون»  
والعليا  
لانتخابات  
وإسقاط العضوية  
والضمان المالي  
والتركيبة  
السكانية

#### عيسى الكندري

طلب سحب اقتراحه  
بتعديل اللائحة  
لتعديل صياغته  
بما يحفظ استقلال  
مجلس الأمة

### المادة 86 من الدستور

يعقد مجلس الأمة دور الانعقاد الخامس التكميلي تحوطاً، وذلك  
بسبب المادة 86 من الدستور التي تنص على أن 'يعقد المجلس  
دوره العادي بدعوة من الأمير خلال شهر أكتوبر من كل عام. وإذا لم  
يصدر مرسوم الدعوة قبل أول الشهر المذكور اعتبر موعد الانعقاد  
الساعة التاسعة من صباح يوم السبت الثالث من ذلك الشهر'. فإن  
صادر هذا اليوم عطلة رسمية اجتمع المجلس في صباح أول يوم  
يلي تلك العطلة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٥-١٠-٢٠٢٠	٥	٤٥٥٥



# 17 نوفمبر أولى جلسات محاكمة مرشح وزوجته وسيدات في شراء الأصوات

عبدالله قنيص

واتهمت النيابة العامة المتهم الأول بالقيام برشوة انتخابية عندما قام بشراء أصوات بواسطة المتهمات من الثانية إلى الرابعة، بأن أمد المتهمة الثانية «زوجته» بالمبالغ المالية وقامت بإعطائها للمتهمة الخامسة لحملها على التصويت له في انتخابات مجلس الأمة المقبلة.

حددت محكمة الجنايات تاريخ 17 نوفمبر لنظر أولى جلسات قضية شراء أصوات في الدائرة الرابعة المتهم فيها مواطن مرشح وزوجته وسيدات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٥-١٠-٢٠٢٠	٢٨	١٥٩٨٨

لإجبار سائق مختلف مع كفيله وقضيته منظورة أمام القضاء على النزول منها

## سفير بنين لـ «الراي»:

# رجلاً أمن منعاني من ركوب سيارتي الدبلوماسية



أثناء محاولة سحب مرافق السفير



مترجم السفارة:

سبق للشرطة

أن احتجزت السائق

البينيني ليومين

وأطلقت سراحه

بعد تدخل دبلوماسي

ولا يجوز منعه من ركوب سيارته ولا التعدي عليها، وتدخل أحد المسؤولين الأمنيين في المحكمة، وأنهى الموضوع حيث أبلغهما بأنه لا يجوز منع السفير من دخول سيارته ولا دخولها أيضاً وتم الاعتذار لسعادة السفير».

إلى ذلك، أوضحت مصادر دبلوماسية أن «اتفاقية جنيف تنص على أن السفير والدبلوماسيين المعتمدين لا يجوز التعرض لهم أمنياً، إلا عبر مخاطبة وزارة الخارجية والتي تقوم هي بدورها بما يتوجب»، لافتة إلى أن «الحصانة لا تشمل أي أشخاص متهمين قد يكونون برفقة السفير، أو غيره من حملة الحصانة خارج مقر السفارة».

في المحكمة شاهدت الكفيل يتحدث لبعض رجال الشرطة، وسأل المسؤولين هناك فأبلغوه أنه لا يمكن القبض عليه داخل المحكمة»، لافتاً إلى أنه «سبق للشرطة أن احتجزت هذا المواطن البينيني لمدة يومين، وأطلقت سراحه بعد تدخل السفارة».

وأضاف «عند رؤية الكفيل يتحدث للشرطة للقبض عليه خارج المحكمة تم الاتصال بالسفير للحضور لأخذه بسيارته كونها دبلوماسية ولدى حضور السفير وركوب المواطن البينيني برفقته قام رجال أمن بلباس مدني بمحاولة منع السفير من ركوب سيارته ودخلا سيارته لإخراج البينيني، وقلنا لهما إن هذا هو السفير ولديه حصانة

من أجل تجديد رخصة القيادة فوَّع عليها، لكن الكفيل كتب فيها إنه استدان منه مبلغ 3000 دينار، وطلب منه العمل على شاحنة تخص الكفيل بالراتب نفسه، من دون زيادة، وعندما رفض استعمل هذه الورقة ليشكو بها».

وتابع أن «السفارة تقدمت بشكوى للقضاء الكويتي للنظر فيها، وتم تحديد موعد جلسة في المحكمة للنظر فيها يوم أمس، وحضر المشتكى عليه الكفيل والمشتكى برفقة مترجم السفارة إلى المحكمة للجلسة وتم تأجيلها لتاريخ 28 الجاري».

من جهته، ذكر مترجم السفارة محمد ثاني جبريل الذي كان مرافقاً للمتهم، لـ «الراي»: «عند انتهاء جلسة يوم أمس

| كتب خالد الشراوي |

اتهم سفير جمهورية بنين لدى البلاد مجاهيدو سومانو رجلي أمن بمنعه بالقوة من ركوب سيارته الدبلوماسية، محاولين أخذ أحد رعاياه من سيارته بالقوة، بسبب خلاف بينه وبين كفيله منظور أمام القضاء.

وقال السفير سومانو لـ «الراي» إن «أحد أبناء جاليتي لا يعرف اللغتين العربية أو الإنكليزية كانت له مشكلة مع كفيله الذي اتهمه باستدانة 3000 دينار منه ولم يردّها».

وذكر أن «المواطن البينيني كان يعمل سائقاً منزلياً لدى كفيله، وطالبه بالتوقيع على ورقة بيضاء، قال له إنها

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	٢	١٤٩٨٨

أظهرت على الدوام التزاما قويا بدعم التعاون الدولي والإقليمي

## دبلوماسي مصري يشيد بدور الكويت في مكافحة الجريمة المنظمة

”المزغني: تضافر الجهود لمجابهة تداعياتها السلبية على استقرار المجتمعات

النمسا وممثلها لدى المنظمات الدولية في فيينا محمد المزغني في تصريح مماثل لـ (كونا) إن الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب لن تكفي وحدها للقضاء على هذه الظاهرة.

وأكد السفير المزغني الذي يرأس الدورة الحالية للمجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة أهمية توفر ارادة سياسية لتعزيز التعاون من اجل معالجة جميع مسببات الاعمال الإجرامية والإرهابية وسبل تمويلها خاصة في ظل الارتباط الوثيق مع بقية أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية على غرار التهريب والاتجار بالبشر والمخدرات والاتجار بالمتعلقات الثقافية وغيرها من الجرائم ذات الصلة. وأشار السفير التونسي الى

ان بلاده تدعم مشروع القرار الذي تقدمت به مصر والمتعلق بمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية ضد الممتلكات الثقافية والجرائم ذات الصلة.

وبالنسبة للهدف من ارساء آلية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة قال السفير المزغني إنه يمكن في مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ وتحديث حاجاتها فيما يتعلق بالمساعدة الفنية ودعم قدراتها في الغرض.

وشدد على ضرورة تضافر الجهود الدولية من اجل العمل معا على مكافحة ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتدابيرها السلبية على امن واستقرار المجتمعات.



العام من قبل المؤتمر هو كيفية التعامل والتعاون بين الدول في ظل المشاغل والتحديات الجديدة التي فرضها فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد 19) مشيرا الى ان الدورة خصصت محورا لهذه المسألة وللمناقشة كيفية تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها في ظل انتشار الفيروس في مختلف أنحاء العالم.

وبين ان أكثر من 965 مندوبا من 111 دولة من مختلف أنحاء العالم يشاركون في هذا المؤتمر اضافة الى عدد كبير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. ولفقت الى ان من اهم العناصر التي سيتم اعتمادها هذا

مجتمع عالمي متضامن. وحول الاهداف العملية للدورة الحالية للمؤتمر قال السفير الملا ان المؤتمر سيعمل هذا العام على اعتماد آلية المراجعة التي استمر التفاوض حولها عدة سنوات مشيرا الى ان هناك توافقا على اعتماد هذه الآلية وتشغيلها خلال هذه الدورة.

كما توقع ان يتم التوصل خلال هذه الدورة الى اعتماد ستة قرارات مهمة تهدف في مجملها الى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولفت الى ان من اهم العناصر التي سيتم اعتمادها هذا

والمصادقة عليها من 190 دولة فيما حققت البروتوكولات الملحقه بها مستوى عاليا من الالتزام.

وأوضح في هذا الصدد ان عدد الدول الأطراف في (بروتوكول) الاتجار بالبشر بلغ 178 دولة وفي (بروتوكول) تهريب المهاجرين بلغ 149 دولة فيما بلغ عددهم 119 دولة في (بروتوكول) الاسلحة النارية.

وأشار السفير المصري الى ان الدورة الحالية تنعقد في ظل ظروف استثنائية من جراء جائحة فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد 19) التي تستوجب أكثر من اي وقت مضى تعزيز التعاون الدولي من اجل مواصلة العمل على ارساء

اشاد رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سفير مصر لدى النمسا وممثلها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا محمد الملا بدور دولة الكويت الفاعل في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وعلاقتها القوية مع محيطها الاقليمي والمجتمع الدولي.

وقال السفير الملا في تصريح لـ (كونا) إن دولة الكويت اظهرت على الدوام التزاما قويا بدعم التعاون الدولي والاقليمي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكانت في مقدمة الدول التي اعتمدت الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الجريمة المنظمة (بروتوكولاتها) الملحقه.

وأشار إلى حرص الكويت على حضور المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تعالج القضايا الجوهرية والمهمة ومشاركتها في مختلف الاجتماعات وورش العمل التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في فيينا مما اكسبها خبرات كبيرة ومكنها من إقامة شبكة اتصالات واسعة على الخلق الدولي.

وذكر ان الدورة الحالية التي انطلقت امس الاول وتستمر لخمسة ايام تكتسب أهمية بالغة حيث يصادف انعقادها الذكرى الـ 20 على تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاقيات و (البروتوكولات) الملحقه بها والتي فتحت باب التوقيع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	٥	٢٥١٨



## أكدت التزامها الديني ورفضت الإجابة عن أسئلة «الشيوخ» حول الإجهاض

# مرشحة ترامب للمحكمة العليا «تملك بندقية»

النواب خلال تلك العملية من توجيه الأسئلة للقاضية، التي ستحل محل روث بادر غينسيرغ، ابقونة الجناح الليبرالي للمحكمة، التي توفيت الشهر الماضي بعد معركة مع السرطان وسيتاح لكل عضو في مجلس الشيوخ وقت طويل لاستجواب القاضية.

وإذا تم تعيين القاضية باريت فعلياً ستضم المحكمة العليا ستة قضاة محافظين من اصل تسعة، وهي اكثرية متينة يمكن ان تحافظ على تأثير دونالد ترامب على الولايات المتحدة حتى بعد انتهاء رئاسته.

للجنة القضائية بمجلس الشيوخ: «أنا ملتزمة بسيادة القانون». وقد اجمعت باريت عن التعليق على حقوق المثليين وبعد الالاحاح عليها رفضت اعطاء اجابة واضحة بينما تعهدت بعدم التمييز في الأحكام. وقالت باريت «لم أفرق قط على اساس التفضيل الجنسي» مشيرة الى التمييز العنصري، ووصفت كليهما بـ «البيغيزين».

وبدأت اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ الاستماع الى باريت وهي العملية التي من المقرر ان تستمر لمدة يومين حيث سيتمكن

الأول المخصص للبيانات العامة اعترفت القاضية باريت بأنها تملك بندقية وتمسك بتعاليم الكنيسة الكاثوليكية. ورفضت باريت الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإجهاض على وجه التحديد، مشيرة الى انه سيكون من غير المناسب ان يوضح المرشح مسبقاً كيف سيبت في القضايا المعروضة على المحكمة وذكرت «لا يمكنني التعبير عن رأيي بشأن القضايا او ان التزم مسبقاً» بنتيجة معينة. وأكدت ان قرارها بان يكون لها عائلة كبيرة متعددة الأعراق وأن تجعل الإيمان جزءاً أساسياً من حياتهم هو خيار خاص. وأوضحت باريت

واشنطن - الوكالات: أكدت امي كوني باريت، القاضية التي رشحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لشغل المنصب الشاغر في المحكمة العليا انها ستفصل معتقداتها الدينية الخاصة عن اي احكام قضائية ستصدرها.

وقالت لأعضاء مجلس الشيوخ المسؤولين عن تأكيد تعيينها «لا يمكن للقضاة ان يستيقظوا ذات صباح ويقولوا: لدي هدف في حياتي، احب او اكره الأسلحة النارية، احب او اكره الإجهاض، وفرض ارادتهم» وبعد تعرضها لعدد كبير من الأسئلة بعد اليوم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	١٤	٤١١١





## وزارة العدل

### إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق 2020/11/12 قاعة 52 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 304/2018 ببيع/3

المرفوعة من: بـتـكـة خالد فهد البيدان  
ضمد: 1- عبدالله مطلق عامر المحيش الرشيد  
2- بنك الائتمان الكويتي (خصم مدخل).

#### أولاً أوصاف العقار:

- عقار الوثيقة رقم 1995/14952 بمنطقة العارضية - قسيمة 231 - من المخطط م/36922 - قطعة 11 - شارع 3 - ومساحته 300م.
- العقار عبارة عن بيت حكومة مساحته 300 متر مربع كما هو مبين في الوثيقة ويقع على شارعين وزاوية.
- تعذر وكيل المدعية بتمكين الخبرة من معاينة العقار من الداخل وتم أخذ المواصفات من الخارج فقط.
- العقار مكسي من الحجر الجيري والتكبيف من الوحدات والستراتل.
- تم أخذ مكونات العقار من قبل وكيل المدعية وهي كالاتي:
- العقار مكون من دورين وحسب إفاة وكيل المدعية: الدور الأرضي مكون من 3 صالات وحمامين ومطبخ وديوانية والدور الأول مكون من 4 غرف وحمامين وشقة وغرفة وصالة وحمام.

#### ثانياً شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بتمن أساسي قدره 200000 د.ك ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقيم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعرض تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد به في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراء التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

- 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه « إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل»

#### ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار  
رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-١٠-١٥	٤	٤١١١



# وفيات

## وفيات

**عذبي أحمد جاسم الحمدان**

47 عاماً، شيع، ت: 99744416

**سليمان محمد جواد عريان**

71 عاماً، شيع، ت: 97999741، 99618867

**محمد أحمد محمد الكندري**

47 عاماً، شيع، ت: 55562236، 99570794

**جواهر راشد جاسم محمد**

أرملة عباس علي تقي

87 عاماً، شيعت، ت: 99027233، 99605572

**طريجي صالح مصلح الشلاحي**

78 عاماً، شيع، ت: 50666552

**فهد عبدالرحمن خالد العبدالجادر**

67 عاماً، شيع، ت: 99233877، 97660868